

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرات العلماء الأعلام ، والسادة الفخام المنتدين في الندوة الثالثة عشرة
لمجمع الفقه الإسلامي الهندي ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ~

أما بعد ..

فيسعدني أن أشارككم مناقشة جانبٍ من جوانب الملتقى الثالث عشر لمجمعكم المبارك ، وإني إذ أفعل هذا فلأنني مؤمنٌ تمام الإيمان أن كلَّ من له أدنى معرفة ، فعليه أن يوظفها لخدمة الدين الحنيف ، وشرع الله المبين ، وما جاء به عن ربِّه الرسول الأمين ، ولهذا حينما وردت دعوة المجمع إلى مقام السيِّد الوالد بادرت للبحث في جانبٍ واحدٍ من إحدى مسائل الملتقى .. فإن وُفقت ، فذلك مطمحي ومطمعي ، وإن كانت الأخرى ، فحسبي أنني لم أدخر وسعاً ، وتشفع لي نيتي التي ما أردت بها إلا خدمة الإسلام ونصرته ، وجعله مواكباً لما يستجد من المسائل ، وعدم الاكتفاء بالقول بالحرمة لعدم وجود ما نريد بحثه ، في أقوال الأساطين من علمائنا السابقين .

لقد ساهم معي في اعداد هذا البحث الاخ المحامي عمر صلاح ، وذلك من خلال ما قدمه من اراء وافكار حول الموضوع ، وما يسره لي من مصادر ، لذا كان لزاما عليه ان اذكر اسمه ، واشكره على جهده لخدمة الاسلام .
وأدعوه تعالى أن يوفِّق كلَّ المتصدين لخدمة الدين المبين ، والمنهج المستبين .. آمين .

والحمد لله ربَّ العالمين ~~

الدكتور

مروان محمد محروس المدرس الأعظمي

العراق / الأعظمية / محلة 314 ، زقاق 88 / دار 41
هاتف 4225253 و 4228669

والأمور المخصوصة .. هي : مساواة الزوج للمرأة ، في : حسيها ، ودينها ، ونسبها ، وبيتها .. وغير ذلك .

وعرفها البركتي بانها : مساواة مخصوصة بين الزوجين ، أو كون الزوج نظيراً للزوجة³. قلت / فعلى هذا .. الكفاءة في النكاح : أن يكون الزوج كفوًّا للزوجة في الأمور المذكورة .

المبحث الثاني

معنى [العرف] .. لغةً ، واصطلاحاً

العُرف - في اللغة - : ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ، ومعاملاتهم .
والعُرف : المعروف .

والعرف : شعر عنق الفرس ، ولحمة مستطيلة على رأس الديك .

والعرف : موج البحر ، والمكان المرتفع⁴ .

وعَرَفَ .. وعَرُفَ .. عَرِفَ .. الخ : أفعال لها تصاريف عدَّة ، ولكلُّ تصريفٍ معانٍ في الاستعمال اللغوي لا تعيننا ، وما نحن بصدده من استعمال .. نقلناه .

,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

أما اصطلاحاً .. فقد عرفها عبد الله بن احمد النسفي في [المستصفي] ، بقوله :

العرف - ما استقر في النفوس من جهة العقول ، وتلقته الطباع السليمة بالقبول⁵ .

ونقل ذات التعريف ابن عابدين في رسالته عن العرف ، عن صاحب شرح الاشباه للبيري ، عن المستصفي⁶ .

وفي هذا التعريف نقصٌ ، إذ لم يذكر ما الذي استقر في النفوس ، وتلقته الطباع بالقبول .. وينبغي أن يتضمن التعريف ذلك ، فيقول : ما استقر في النفوس من الأفعال .. ، وسيشمل

³ البركتي ، التعريفات الفقهية .

⁴ المعجم الوسيط - 2 / 595 .

⁵ راجع احمد فهمي ابو سنة ، العرف والعادة في رأي الفقهاء ، مطبعة الازهر ، 1941 ، ص 8 .

⁶ ابن عابدين في رسالته : [نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف] . ولكن التعريف الذي أورده ابن عابدين نقلاً عن البيري ، قد أضاف كلمة [العادة] في بداية التعريف ، فقال : العادة والعرف ما استقر ... الخ .

الفعل : الإيجابي ، والسلبى .. [فعدم الفعل فعلٌ]⁷ ، والامتناع الإرادي فعلٌ ، ولذلك يُحاسب عليه الإنسان ! .

وعرفه البركتي ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع السليمة بالقبول⁸ .
وعرفه من المحدثين جمعٌ .. بانه : ما تعارف جمهور الناس وساروا عليه ، سواء كان قولاً ، أو فعلاً ، أو تركاً⁹ .

وهذا التعريف ليس من الدقة في شئ ، وذلك :

1. في التعريف دورٌ - كما يقول المناطقة - ، لتوقف [العرف] على لفظة [تعارف] .
 2. لم يكن التعريف حقيقياً - كما هو شرط المناطقة - .
 3. لم يعتبر التعريف [الترك] فعلاً ، مع أنَّ المعلوم عكس ذلك .
- والذي نرتضيه .. هو : تعريف النسفي ، مع القيد الذي أضفناه له .**

,,,,,,,,,,,,,

وأغلب الفقهاء يسوي بين : العرف ، والعادة¹⁰ .
ومنهم .. من يرى بأن : العادة أعم من العرف ، وأوسع¹¹ .
وأقول : المسألة مسألة اصطلاح ، و [لا مشاحة في الاصطلاح] ، ومعلوم أن الاصطلاح هو .. عرفٌ خاص ، فليتنبه لهذا¹² .

,,,,,,,,,,,,,

والعرف .. قد : يكون عملياً ، وقد يكون قولياً .

⁷ نثار العقول في علم الأصول للدكتور محمد محروس المدرس - .

⁸ البركتي ، التعريفات الفقهية .

⁹ محمد مصطفى شليبي ، المدخل في التعريف بالفقه الاسلامي ، دار النهضة العربية ، 1969 ، ص 260 .

وراجع عبد الوهاب خلاف ، علم اصول الفقه ، دار القلم ، الكويت ، ص 89 . وبنفس المعنى كلا من د.عبد الكريم زيدان ، الوجيز في اصول الفقه ، مكتبة القدس ، ص 252 . ود.مصطفى الزليبي ، اسباب اختلاف الفقهاء في الاحكام الشرعية ، بغداد ، ص 503 .

¹⁰ منهم ابن عابدين ، وصاحب المستصفي ، ومن الاساتذة المحدثين د.عبد الكريم زيدان ود.مصطفى الزليبي وعبد الوهاب خلاف .

¹¹ منهم ابن امير حاج ، والقرايبي . ويذهب ابن الهمام في التحرير الى القول بأن العرف أعم من العادة .

¹² نثار العقول / المرجع السابق - .

لقد اختلف الفقهاء في اعتبار شترط الكفاءة :

فذهب بعض الحنفية - ومنهم الكرخي - ، والحسن البصري من التابعين : إلى عدم اعتبارها ، وأنه كان يقول : [الْأَصْحَحُ عِنْدِي أَنْ لَا تُعْتَبَرَ الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ الْكَفَاءَةَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِيمَا هُوَ أَهَمُّ مِنَ النِّكَاحِ ، وَهُوَ الدِّمَاءُ فَلَأَنَّ لَا تُعْتَبَرُ فِي النِّكَاحِ أَوْلَى]¹⁷ .

وذهب الأكثر من فقهاء الحنفية : إلى اعتبارها ، وَوَجْهٌ اعْتِبَارُهَا عِنْدَهُمْ ، أَنَّ انْتِظَامَ الْمَصَالِحِ يَكُونُ عَادَةً بَيْنَ الْمُتَكَافِئِينَ ، وَالنِّكَاحُ شُرْعٌ لِانْتِظَامِهَا ، وَلَا تَنْتَظِمُ الْمَصَالِحُ بَيْنَ غَيْرِ الْمُتَكَافِئِينَ ، فَالشَّرِيفَةُ تَأْتِي أَنْ تَكُونَ مُسْتَفْرَشَةً لِلْخَسِيسِ ، وَتُعَيَّرُ بِذَلِكَ ؛ وَلِأَنَّ النِّكَاحَ وَضِعَ لِتَأْسِيسِ الْقُرَابَاتِ الصَّهْرِيَّةِ ، لِیَصِيرَ الْبَعِيدُ قَرِيبًا عَضُدًا وَسَاعِدًا ، يَسْرُهُ مَا يَسْرُكَ ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالمُؤَافَقَةِ وَالنَّقَارِبِ ، وَلَا مَقَارِبَةَ لِلنُّفُوسِ عِنْدَ مُبَاعَدَةِ الْأَنْسَابِ ، وَالِاتِّصَافِ بِالرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ ، وَتَحْوِ ذَلِكَ ، فَعَقْدُهُ مَعَ غَيْرِ الْمُكَافِئِ قَرِيبُ الشَّبهِ مِنْ عَقْدٍ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَقَاصِدُهُ . وَذَهَبَ الْحَنَفِيُّ - فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ الْمُخْتَارَةِ لِلْفُتُوَى عِنْدَهُمْ - ، وَاللَّحْمِيُّ ، وَابْنُ بَشِيرٍ ، وَابْنُ فَرْحُونَ ، وَابْنُ سَلْمُونَ - مِنْ الْمَالِكِيَّةِ - ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ : إِلَى أَنَّ الْكَفَاءَةَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ¹⁸ .

وقالوا : إذا كانت الكفاءة مطلوبة في القتال ، ففي النكاح أولى .. [هَذَا لِأَنَّ النِّكَاحَ يُعَقَّدُ لِلْعُمُرِ ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى أَغْرَاضٍ وَمَقَاصِدَ مِنْ : الصُّحْبَةِ ، وَالْأُفْفَةِ ، وَالْعِشْرَةِ ، وَتَأْسِيسِ الْقُرَابَاتِ ، وَذَلِكَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بَيْنَ الْأَكْفَاءِ ، وَفِي أَصْلِ الْمَلِكِ عَلَى الْمَرْأَةِ نَوْعُ ذَلَّةٍ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : { النِّكَاحُ رِقٌّ ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ أَيْنَ يَضَعُ كَرِيمَتَهُ } ، وَإِذْ لَالُ النَّفْسِ حَرَامٌ ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : { لَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يُذِلَّ نَفْسَهُ } ، وَإِنَّمَا جُوزَ مَا جُوزَ مِنْهُ ؛ لِأَجْلِ الضَّرُورَةِ ، وَفِي اسْتِفْرَاشِ مَنْ لَا يُكَافِئُهَا زِيَادَةُ الدَّلِّ ، وَلَا ضَرُورَةَ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ فَلِهَذَا أُعْتَبِرَتْ الْكَفَاءَةُ ...]¹⁹ .

وقالوا : [.. إذ الكفاءة وضعت لغرض استمرار العلاقة الزوجية ، فالمرأة بطبيعتها تأبى أن تكون مستفرشة لمن هو أدنى منها ، ذلك لان دناءة الفراش تغيضها ، وتجلب لها ولأوليائها العار ، والمرأة تتعير كذلك إذا كان زوجها أقل شأنًا منها ، إضافة إلى ذلك فالولد سوف يتسمى بأسم الاب]²⁰ .

¹⁷ المبسوط ، للسرخسي ج 5 . والبدايع - 2 / 317 .

¹⁸ الموسوعة الفقهية الكويتية .

¹⁹ المبسوط ، السرخسي - ج 5 .

²⁰ راجع الهداية شرح البداية - ج 1 / 200 . وقال صاحب البحر الرائق شرح كنز الدقائق : [إن المصالح لا تنتظم إلا بين المتكافئين عادة ، ولأن الشريفة تأبى أن تكون مستفرشة للخسيس ، بخلاف زوجها ، لان الزوج مستفرش فلا تغيظه دناءة الفراش] . لقد أخذت العديد من قوانين الاحوال الشخصية العربية بالكفاءة فنص عليها : القانون السوري ، والاردني ، وقد تأثرت أغلب القوانين التي نصت عليها بالمذهب الحنفي .

عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ أَنَّ مَوَالِيَهُمْ يَعْمَلُونَ هَذِهِ الْأَعْمَالَ لَا يَقْصِدُونَ بِهَا الْحَرْفَ ، فَلَا يُعَيَّرُونَ بِهَا ، وَأَجَابَ أَبُو يُوسُفَ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْبِلَادِ أَنَّهُمْ يَتَّخِذُونَ ذَلِكَ حَرْفَةً ، فَيُعَيَّرُونَ بِالدُّنْيَا مِنَ الصَّنَائِعِ ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ فِي الْحَقِيقَةِ . وَكَذَا ذَكَرَ الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ مُخْتَصِرَ الطَّحَاوِيِّ اعْتِبَارَ الْكِفَاءَةِ فِي الْحَرْفَةِ [22] .

ففي هذا النص إشارة واضحة إلى أن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه ، قد بنى الأمر على عرف العرب في ذلك الزمان ، فإذا تغير الزمان .. فلامانع من تغير الحكم مادام الحكم قد بني على العرف ، ومعلوم أنه : [لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان] ، وحقيقته أن الزمان لا يتغير ، وإنما أهل الزمان .. وبالتالي عملهم ! .
كذلك نرى الإمام أبا يوسف .. قد بنى الحكم على عادة أهل البلاد .

وقال ابن الهمام في الفتح ((فإذا ثبت اعتبار الكفاءة بما قدمنا - أي بالادلة المذكورة سابقا - فيمكن ثبوت تفصيلها بعرف الناس فيما يحقرونه ويعيرون به ، فيستأنس بالحديث الضعيف في ذلك))²³ وقال ان المعتبر في شرف الحرفة ودنائتها هو العرف في كل زمان ومكان ، والمعول عليه في تقارب المهن وتباعدها هو العرف .

ولكونها عرفية ، نراهم اختلفوا في أمور :

1. في ديانة الرجل ..
يرى محمد : اعتبارها إلا أن يكون الفاسق مهيبا وذا شوكة بين الناس .
ولم يعتبرها أبو حنيفة مطلقا ، لان الفسق قابل للزوال .
وقال نفس القول أبو يوسف ، إلا اذا كان الفاسق يجهر بفسقه بين الناس ، فإنه لا يكون كفتنا للصالحة بنت الصالح²⁴ .
2. الحرفة ..
فقد اعتبرها ابو يوسف ومحمد .
ولم يعتبرها ابو حنيفة .
وروي عن أبي يوسف .. مثل قول أبي حنيفة ، إلا أن تكون الحرفة فاحشة في الدنو ..
كالحجام ، والدباغ ، وسائق الدواب .
3. المال ..

²² بدائع الصنائع ، ج 2 .

²³ الفتح ، ج 2 ، ص 418 .

²⁴ السرخسي في المبسوط ، وراجع : أبو زهرة - المرجع السابق .

لقد اختلفت الروايات حول معنى الكفاءة في المال .. فمنهم من عنى بها القدرة على دفع المهر ، ومنهم من قصد منها القدرة على دفع النفقة²⁵ .
4.الحسب ..

فالمَرْوِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ قَوْلَهُ : اَعْتَابَهَا ، حَتَّى إِنَّ الَّذِي يَسْكُرُ فَيَخْرُجُ فَيَسْتَهْزِئُ بِهِ الصَّبِيَانُ لَا يَكُونُ كُفْنًا لِلْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ . وَكَذَلِكَ أَعْوَانُ الظَّلْمَةِ مَنْ يُسْتَخَفُّ بِهِ مِنْهُمْ لَا يَكُونُ كُفْنًا لِمَرْأَةٍ صَالِحَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَهِيْبًا يَعْظُمُ فِي النَّاسِ .
وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ قَالَ : الَّذِي يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ .. فَإِنْ كَانَ يُسِرُّ ذَلِكَ فَلَا يَخْرُجُ سَكْرَانًا ، كَانَ كُفْنًا ، وَإِنْ كَانَ يُعْلِنُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ كُفْنًا لِمَرْأَةٍ صَالِحَةٍ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ .
وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .. شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَازِمٍ حَتَّى لَا يُمَكِّنُ تَرْكُهُ²⁶ .

وما تقدم يشير إلى أن أحكام الكفاءة قد بنيت على الأعراف السائدة في أزمانهم ، فالامام ابو يوسف لايعتبر أعوان الظلمة كفنا لامرأة صالحة إذا كان يستخف به ، ولكنه يعتبره كفنا إذا كان مهيباً في أعين الناس ، أي .. أنه جعل المسألة معلقة على ماينظر إليه الناس !! .

ولا نريد التوسع في ذكر الآراء في هذه المسألة الخلافية ، وإنما قصدنا فقط الإشارة إلى الاختلاف حول خصالها في الزمن المتقارب بين أئمة مذهب واحد ! ، فما ظنك بتباعد الأماكن ، والأزمان ؟ ! .

ويؤكد هذا الأمر الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله : إذ يعتبر الكفاءة من الامور الخاضعة للعرف ، لان استمرار الحياة الزوجية يستلزم وجود تقارب بين أسرتي الزوج والزوجة .

المبحث الخامس

العرف وأثره في الوقت الحاضر

إن الشريعة الاسلامية قد قررت أن لتغيّر الأوضاع والأحوال الزمنية تأثيراً كبيراً في الاحكام الشرعية الاجتهادية ، فالشرع الاسلامي يهدف إلى : إقامة العدل ، وجلب المصالح ، ودرء المفساد .. ولهذا وجد الكثير من الأحكام التي : تختلف باختلاف الناس وأحوالهم ، وتبدل

²⁵ أبو زهرة - 188 .

²⁶ المبسوط للسرخسي ج5 ، البحر الرائق - 4 / 133 .

ظروفهم ومصالحهم ، فالشارع إن وضع حكماً واحداً لما يمكن أن يتغير ، فإن كثيراً من الناس سيصاب بكثير من الجهد والعسر ، وهذا يؤدي الى خلاف ما يقصده الاسلام الذي بنى أحكامه على مصالح العباد ، لذا نجد المشرع قد وضع أحكاماً مطلقة عن البيان والتفصيل ، يمكن تطبيقها بمراعاة الظروف والأحوال ، وقد تتغير تبعاً لذلك ، وبالتالي يبقى الفقه الاسلامي صالحاً لكل زمان ومكان .. فلولا الأحكام القابلة للإجتهد لما صحت هذه المقولة ! .

ولذا أفتى الفقهاء المتأخرون - من شتى المذاهب الفقهية - في كثير من المسائل ، مخالفين ما أفتى به أئمة مذهبهم ، أو فقهاءهم السابقين ، وصرح هؤلاء المتأخرون بأن سبب اختلاف فتواهم عن سبقهم ، هو اختلاف الزمان .. لا غير ، فهم ليسوا في الحقيقة مخالفين للسابقين من فقهاء مذهبهم ، بل لو وجد الأئمة السابقون في عصر المتأخرين ، ورأوا الاختلاف في الأعراف ، والطبائع ، والحاجات ، بل واختلاف الوسائل .. لعدلوا الى ما قاله المتأخرون²⁷ .

لقد كان الاحناف أكثر المذاهب توسعاً في الأخذ بالعرف ، فقد كتب ابن عابدين - من المتأخرين - رسالته الشهيرة : [نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف] ، ووضعوا العديد من القواعد المستنبطة من فروعهم ، والدالة على اعتبار العرف في الأحكام فيما لا نص ولا إجماع فيه ، ونذكر جملة من هذه القواعد :

[العادة محكمة]²⁸ .

[الحقيقة تترك بدلالة العادة]²⁹ .

[استعمال الناس حجة يجب العمل بها]³⁰ .

[المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً]³¹ .

[التعيين بالعرف كالتعيين بالنص]³² .

[لاينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان]³³ .

[العادة تجعل حكماً إذا لم يوجد التصريح بخلافه]³⁴ .

[العادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام]³⁵ .

²⁷ وراجع : رسالة [نشر العرف] لابن عابدين في مجموعة رسائله .

²⁸ المادة [40] من مجلة الأحكام العدلية ، وذكرها البركتي في قواعده الفقهية : القاعدة رقم [126] .

²⁹ المادة [40] من المجلة .

³⁰ المادة [37] من المجلة .

³¹ المادة [43] من المجلة ، البركتي - القاعدة [334] .

³² المادة [45] من المجلة ، البركتي - القاعدة [88] .

³³ المادة 39

³⁴ البركتي - القاعدة [125] .

وفي ظني .. أن الكفاءة : من الامور التي تعتمد اعتماداً كبيراً على العرف ، بل إن الشيخ أحمد فهمي أبو سنة يذهب إلى .. اعتبار الكفاءة من أعراف العرب القديمة التي أقرها الاسلام وأبقاها ، مثل باقي الاعراف⁴¹!! .

وبما أن الاعراف في زماننا قد تغيرت تغيراً كبيراً عما كانت عليه في زمن الفقهاء المتقدمين ، فإن ذلك يستوجب تغيير النظرة إلى خصال الكفاءة ، بل .. ومعنى كل خصلة من هذه الخصال ، لكي نحقق مقصود الشارع الحكيم ، في استمرار العلاقات الزوجية واستقرارها . إن المرأة في الوقت الحاضر أخذت تدرس في الجامعات والمدارس المتنوعة ، وأصبحت عاملة في مختلف المجالات ، فنجد : الطبيبة ، والمهندسة ، والمدرسة .. الخ ، وأصبحت تتقاضى الأجر عن عملها .

والتقدم العلمي الكبير الحاصل في مجال التكنولوجيا في دول الغرب ، قد غيّر الكثير من المفاهيم في العالم - ومن جملتهم المسلمين - ، فالأمية في أوروبا أضحت تعني .. من لا يتقن استخدام أجهزة الحاسوب [الكومبيوتر] ، في حين ما زالت دول [العالم الثالث] ، والدول النامية ، تعاني من الأمية بمفهومها التقليدي القديم ، أي : عدم معرفة القراءة والكتابة ! ، ولقد أصبحت الحياة في : أوروبا ، وأميركا ، واليابان ، وكثير من الدول .. تعتمد اعتماداً كبيراً .. على الأجهزة المتطورة ، والمتقدمة تقنياً ، بينما ما زالت الدول الفقيرة تعتمد في إدارة شؤونها على الوسائل التقليدية .

وأقول .. في ضوء ذلك ألا تتغير مفاهيم الكفاءة لدينا ؟ ! .

ففي مجال الحرفة كان ينظر .. إلى : حرفة الأب ، ذلك لأن الغالب هو عمل الأب ، ونادراً ماكانت المرأة تعمل في العصور السابقة ، وهذا ما ذكره فقهاؤنا حول شرط الحرفة مثلا : [.. وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ ، حَتَّىٰ إِنَّ : الدَّبَّاعَ ، وَالْحَجَّامَ ، وَالْحَائِكَ ، وَالْكُنَّاسَ ، لَا يَكُونُ كُفُوًا لِبِنْتِ الْبَرَّازِ ، وَالْعَطَّارِ ، وَكَأَنَّهُ اعْتَبَرَ الْعَادَةَ فِي ذَلِكَ]⁴² .

وفي مجال العلم نظر فقهاؤنا المتقدمون .. إلى : مقدار علم الاب ، فقالوا بأن بنت العالم لا يكافؤها أحد ، لأن شرف العلم فوق شرف المال والنسب⁴³ .

⁴¹ أبو سنة ، المرجع السابق - 72 ، خلاّف - الموضوع السابق .

⁴² المبسوط ، السرخسي ، ج 5 .

⁴³ الدر المختار - 90/ 3 - 92 ، وقال : [ذكره البزاري ، وارتضاه الكمال] .

استنادا لهذا الانتغير مفاهيم خصال الكفاءة في ضوء الظروف الراهنة؟! ، هل سنستمر بالنظر الى مهنة الاب والمرأة اصبحت عاملة في مختلف الميادين؟! ، هل نتجاهل مقدار تحصيل الفتاة من العلم ، ونبقى ننظر الى مقدار علم الاب! .
ان احكام الكفاءة تعتمد اعتماد كبير على اعراف المجتمعات ، وهذا ما اكده فقهاءنا وما اشرنا الى بعضه سابقا⁴⁴ .

إن .. المرأة التي نشأت في بريطانيا ، وتعلمت هناك ، تكون قد نشأت في : ظروف ، وأحوال ، تختلف اختلافاً كبيراً عن ظروف وأحوال بلاد الهند .. بل كل البلاد الشرقية ، وينبغي ذكر هذا في خصال الكفاءة - على ما نرى - ، ألا وهو : اختلاف البلاد ، واختلاف التعليم ! .
أضف إلى ذلك .. أن أغلب النساء في مجتمعات مثل المجتمع البريطاني يكنّ من المتعلمات ، ويتقنّ التعامل مع وسائل الاتصال الحديث ، ومع الأجهزة المتقدمة علمياً ، خلافاً لحال الرجل الذي نشأ في الهند ، وترعرع فيها .. بل قل في شبيبتها من البلاد ، وبالتالي .. فإن هذا الرجل سيجد نفسه ضعيفاً تجاه زوجته ، بل قد يكون محط سخرية الآخرين ، لجهله ، واختلاف بيئته ، والتفاوت الكبير بينه وبين زوجته ، فإن لم تكن هي لتراعي ذلك ، فإن المجتمع سيعامله بسخرية تحطّ من قدره ، مما يجعله صغيراً في عيني زوجته ، وفي ذلك ما فيه من الضرر ، وأثره على تصدّع العشرة ، وعدم استقرار الحياة الزوجية ، وستعدم المودة والرحمة التي أرادها الله جلّ وعلا بين الزوجين ! .

وفي ظني .. أن فقهاءنا عندما اشتروا التشابه والتقارب بين مهنة الاب ومهنة الزوج ، قصدوا التشابه بين بيئتي عيش المرأة ، في بيت أبيها .. وفي بيت زوجها .
وكذلك عندما اشتروا اليسار في الزوج ، قصدوا أن يوفرّ هذا الزوج بيئةً للزوجة قريبة من البيئة التي نشأت ، وترعرعت فيها .

وهنا .. قد يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي : لم لم يعتبر فقهاؤنا ، عدم اختلاف البيئة سبباً من خصال الكفاءة؟! ، حتى أنهم قالوا : [أن القروي يكون كفوّاً للمدني]⁴⁵ ، فكيف تعتبرون اختلاف البلد في الوقت الحاضر سبباً من أسباب فقدان الكفاءة؟! .

ونقول .. لقد اعتبرنا ذلك حينما يكون الاختلاف بين أحوال البلدين كبيراً ، كاختلاف بريطانيا والهند ، بسبب : التقدم العلمي والتقني من جهة ، وبسبب : كون بريطانيا بلد تختلف تقاليده ، وأحواله عن البلاد الاسلامية والشرقية عموماً .

⁴⁴ راجع الصفحات 9 و 10 .

⁴⁵ راجع : شرح فتح القدير للسيواسي - ج 3 / ص 298 .

أما إذا كان البلدان متقاربين في : الظروف ، والاحوال ، والمستوى المعاشي ، وانتشار التعليم ، ونوعية العلوم التي تحصّل .. فلا يعد الاختلاف سبباً من أسباب اختلاف الكفاءة ، كما هو الحال - مثلاً - بين : الهند ، والباكستان ، وبنغلاديش .

إن الاختلاف الذي ذكره فقهاؤنا كان يمثل الوضع السائد في زمانهم ، حيث لا يوجد فارق كبير بين القرية والمدينة ، أضف إلى أنهم تحدثوا .. عن : قرية ومدينه ضمن دار الاسلام ، ولم يتحدثوا عن الاختلاف بين دار الكفر .. ودار الاسلام !! .

النتائج

لما كان موضوع الكفاءة من المواضيع التي تعتمد اعتماداً كبيراً على العرف - كما توصلنا - ، وبيننا أثر العرف على الاحكام ، وأن الكثير منها يتغير نتيجة تغيّر الاعراف ... لذا فان المرأة التي ولدت في دول الغرب ، وعاشت هناك ، لا يكون الرجل الذي ولد في دول العالم الثالث كفتناً لها .

ذلك أن العبرة في الكفاءة هي دفع العار والحرص عن الفتاة وأهلها ، بحيث لاتعير ولا تحقر بزواجها من هذا الرجل ، وفق عرف البلد الذي تعيش فيه ، باعتبار ان الكفاءة شرعت لها ، فاذا كان زواجها من هذا الرجل ، مما يجلب العار لها وفق مجتمعها ، ويكون مثار سخرية الاخرين ، فإنه لا يكون كفتناً لها .

ومن تبريراتهم لبعض صور الأخذ بخصال الكفاءة .. هو : قول محمد [لاتعتبر - الديانة - لأنها من أمور الآخرة ، فلا تبنى أحكام الدنيا عليه .. إلا إذا كان : يصفع ، ويسخر منه ، أو يخرج إلى الأسواق سكراناً ، ويلعب به الصبيان ، لأنه مستخف به]⁴⁶. وهذا القول واضح في دلالاته ، فمحمد لا يعتبر الكفاءة في الديانة لأنها حسب رأيه من أمور الآخرة ، الا اذا كان الرجل محل سخرية الآخرين .

كذلك .. فإن الكفاءة شرعت لغرض استمرار العلاقة الزوجية ، وإنشاء عائلة تقوم بين عنصرها المودة والرحمة ، وعدم تحقق ذلك يفوت غرض الشارع الحكيم ، يقول تعالى: ﴿ومن إياته أن خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾⁴⁷.

والأحكام وإن كانت تربط بالعلل ، إلا أن أصل ذلك هي الحكمة ، التي عدل عنها الشارع الحكيم بسبب عدم انضباطها ، وانضباط العلة ، فالحكم هي كالعلل في هذا الباب .
والحمد لله رب العالمين ~

الدكتور / مروان محمد محروس المدرس الأعظمي

العراق / الأعظمية - محلة 314 / زقاق 88 / دار 41 .

تم تحميل هذا الكتاب من موقع الدكتور محمد محروس المدرس

www.almoodares.net

info@almoodares.net

⁴⁶ البحر الرائق - 3 / 141 ، وبنفس المعنى أوردتها صاحب الهداية شرح البداية .

⁴⁷ الروم / 21 .